



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تحديات مواجهة المخدرات في العراق: الحلول الصعبة

د. معراج أحمد الحديدي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

تحديات مواجهة المخدرات في العراق: الحلول الصعبة

د. معراج أحمد الحديدي *

يدمن أكثر من 194 مليون شخص حول العالم على المخدرات، ويتعاطى (القات) حوالي 40 مليوناً يتركز معظمهم في اليمن، والصومال، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، ولا تقف أزمة المخدرات عند آثارها المباشرة على المدمنين وأسرههم، وإنما تمتد تداعياتها إلى المجتمعات والدول، فهي تكلف الحكومات أرقاماً خيالية من المال، وترتبط بها جرائم كثيرة وجزء من حوادث المرور، فضلاً عما تلحقه من أضرار بالغة باقتصاديات العديد من الدول مثل: تخفيض الإنتاج، وهدر أوقات العمل، وخسارة في القوى العاملة، سببها المدمنون أنفسهم والمشتغلون بتجارة المخدرات وإنتاجها، وضحايا لا علاقة لهم مباشرة بالمخدرات، وانحسار الرقعة الزراعية المخصصة للغذاء وتراجع التنمية وتحقيق الاحتياجات الأساسية.

وفي العراق تعد ظاهرة انتشار تجارة وتعاطي المخدرات في العراق دخيلة على عاداته وظروفه الاجتماعية والسياسية حتى عام 2003، وإن وجدت بعض الحالات هنا وهناك إلا أنها استثناء ضيق جداً من الأصل ولا تعدو أن تكون حالات فردية.

وعقب سقوط النظام العراقي في العام 2003، ارتفعت معدلات الجرائم من بينها الاتجار بالبشر، والابتزاز، وتجارة المخدرات، قابلها ارتفاع في معدلات العنف الأسري والمجتمعي.

وحتى العقد الأخير، كان العراق ممراً للمخدرات بحكم موقعه الجغرافي قبل أن تتحول البلاد إلى دار مستقر لتلك البضائع الفتاكة بالعقل جراء ارتفاع معدلات التعاطي والإدمان.

وتعزى أسباب انتشار المخدرات في العراق إلى ضعف الأجهزة الأمنية والرقابية، وعدم توافر البنى التحتية والنفسية للتعامل مع المدمنين والتوعية بخطور ذلك الأمر.

تأثير المخدر وآثاره

تتفاوت المخدرات في مستوى تأثيرها وخطورتها، وفي طريقة تعاطيها وتؤثر المخدرات على متعاطيها على نحو خطير في بدنه ونفسه وعقله وسلوكه وعلاقته بالبيئة المحيطة به، وتختلف هذه

* باحث.

الآثار من مادة إلى أخرى وتتفاوت في درجات خطورتها، ولكن يمكن إجمالها في الخمول، والكسل وفقدان المسؤولية، وجلب والتهور، والتسبب في حوادث مرورية وإصابات عمل، وتجعل المدمن قابلاً للأمراض النفسية والبدنية والعقلية. وقد يصاب بفقدان المناعة إذا استخدم حقناً ملوثة أو مستعملة، والشعور بالقلق وانفصام الشخصية، إذ تؤدي بعض المخدرات إلى تغييرات حادة في المخ. وتؤدي المخدرات إلى مجموعة من الكوارث على الفرد، مثل: تفكك الأسر، وانتهيار العلاقات الأسرية والاجتماعية، والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية للفرد والأسرة، ويقع المدمن غالباً تحت تأثير الطلب على المخدرات في جرائم السرقة والتزويج والسطو والقتل والقمار والديون، فهي ظاهرة ذات أبعاد تربوية واجتماعية وثقافية ونفسية ومجتمعية ودولية.

موطن انتشار المخدرات

تظهر تقارير¹ الأمم المتحدة والجهات الرسمية أن انتشار المخدرات وإنتاجها يغطي العالم كله فقد سجل انتشاره في 170 بلداً وإقليماً فالكوكايين في القارة الأمريكية، والحشيش والأفيون والمنشطات في آسيا وأوروبا، ويزرع الحشيش وينتج في أفغانستان وباكستان، وبكميات أقل بكثير في مصر والمغرب وتركيا، ويزرع الكوكايين وينتج في أمريكا اللاتينية وبخاصة في كولومبيا، وتقدر المضبوطات من المخدرات بين 20-30% من الكميات التي توزع في الأسواق؛ وهذا مؤشر على مدى نجاح جهود مكافحة المخدرات.

الوضع القانوني للمخدرات

وفي شأن التعامل القانوني مع متعاطي المخدرات يمكن القول إن العراق ما يزال يتعامل مع ملف المخدرات من وجهة نظر أمنية بحتة، وهو من الدول التي تعد المتعاطي متهماً، وفي المقابل فالجهود الأخرى تكاد تكون معدومة!

وتصل عقوبات الاتجار بالمواد المخدرة في قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي² رقم 50 لسنة 2017 بين 5-15 سنة، وقد تصل إلى المؤبد لكبار التجار. أما بالنسبة إلى متعاطي تلك المواد، فتصل العقوبات إلى السجن لمدة لا تقل عن سنة واحدة، ولا تزيد على ثلاث

1. التقرير العالمي للمخدرات لعام 2020 الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

2. للرجوع الى النصوص القانونية الخاصة بالعقوبات الجزائية ينظر المواد (28_33) من قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي النافذ رقم 50 لسنة 2017.

سنوات، وغرامة مالية لا تقل عن خمسة ملايين دينار، ولا تزيد على عشرة ملايين. وللمحكمة بدلاً من فرض العقوبة المنصوص عليها في القانون أن تودع من يثبت إدمانه في المؤسسات العلاجية أو مراجعة عيادات نفسية واجتماعية.

وعلى الرغم من إعطاء القانون المحاكم حق إلغاء العقوبة والاستعاضة عنها بالإيداع في مصحات علاجية، فإن عدداً لا يستهان بهم من المتعاطين يتخوفون من تسليم أنفسهم نتيجة ضرورة مرورهم بالإجراءات القانونية والتعامل مع متعاطي المخدرات بوصفهم مجرمين وليسوا ضحايا، وهذا يمثل أحد أكبر العوائق إليهم من مراجعة مصحات التأهيل خوفاً من الملاحقة القانونية.

وقد أثبتت التجربة العملية أن المعالجة الأمنية وحدها لقضية المخدرات غير مجدية، ذلك أن تاريخ المخدرات يوضح أن تعاطيها هو تجربة بشرية قديمة ويرتبط في كثير من الأحيان بثقافة الناس والمجتمعات والعادات والتقاليد، وكما أن تعاطي المخدرات وإنتاجها وتسويقها منظومة أو شبكة من العلاقات تعتمد على الظروف والعرض والطلب، فإن علاج المشكلة يجب أن يتم بطريقة شبكية تستهدف المجتمعات والتجارة والعرض والطلب، فيبدأ العلاج بتخفيف الطلب على المخدرات وبالتوعية ومعالجة أسباب الإدمان الاقتصادية والاجتماعية.

عزوف المدمنين عن مراكز التأهيل

وعلى الرغم من انتشار تعاطي المخدرات في العراق بنحو واسع، لكن لا توجد أرقام رسمية دقيقة فيما يتعلق بكمية المتعاطين، وهذه النسبة تختلف من محافظة إلى أخرى، ونتيجة للمساءلة القانونية التي قد يتعرضون لها، يفضل معظم المتعاطين عدم الذهاب إلى مصحات العلاج، كل ذلك دفع منظمات حقوقية ومؤسسات رسمية إلى رفع توصيات عدة للحكومة العراقية بإلغاء العقوبات على المتعاطين لتشجيعهم على تسليم أنفسهم إلى مراكز التأهيل.

وفضلاً عن العقوبات القانونية فإن الوصمة الاجتماعية تعد الرادع الأكبر أمام المدمنين من اللجوء نحو المؤسسات الطبية لعلاج إدمانهم، حيث إن عدداً من المدمنين لا يتلقون العلاج نتيجة الخوف من العقوبات الجزائية التي تواجه المتعاطي على فرض - كما ذكونا- أنه مذنب يستحق العقاب بغض النظر عن اعتباره ضحية من عدمه.

وكذلك تعد أهم الثغرات في معالجة مشكلة المخدرات، هي افتقار البلاد إلى مؤسسات التأهيل الصحية والنفسية للضحايا والتعامل معهم كمجرمين، ما يدفعهم إلى الخوف وعدم اللجوء إلى المؤسسات الصحية بإرادتهم، إلا بعد إلقاء القبض عليهم من الجهات الأمنية، لأن المتعاطي يعد مجرمًا في نظر القانون، ومن ثم تقرر المحكمة إيداعه في المؤسسات الصحية من عدمه.

قانون الموازنة الجديد وتأثره على المخدرات

أقر البرلمان العراقي قانون الموازنة الاتحادية لسنة 2021 بعد أشهر من التعطيل؛ بسبب فقرات خلافية كادت أن تؤدي إلى صراعات سياسية، وتضيف المزيد من التعقيد إلى المشهد السياسي في البلاد، وما يهمننا بهذا الصدد هو فرض الضرائب على السكائر والخمور حيث نصت المادة 18 ثالثاً من قانون الموازنة الاتحادية، على أنه (على وزارة المالية إصدار طابع ضريبي بمعايير ومواصفات دولية يتضمن فرض ضريبة على السكائر والتبوغ بنسبة (100%) والمشروبات الكحولية والروحية بنسبة (200%)، على أن يلصق ذلك الطابع على كل مفردة مستوردة من تلك المفردات، لتجني من مستوردي هذه البضائع)³.

بلا شك أن هذه الضرائب سوف تدعم الدولة في تعظيم الإيرادات ولاسيما أنها في حالة من العجز المدقع، لكن عند التمعن في قرار فرض الضريبة على السكائر والخمور نجد عليها علامات استفهام وأبعاد اجتماعية أكثر ضرراً من العجز والموازنة فكان الأجدر من المشرع أن يفهم الفلسفة الاجتماعية لهذه الجزئية الخطيرة قبل اقرارها.

حيث إن فرض ضريبة على الخمور والسكائر التي لها نسبة كبيرة من المستهلكين خصوصاً بين فئة الشباب والذي غالباً ما يكون عاطلاً عن العمل⁴؛ مما يتعذر عليه الحصول هذه المواد؛ بسبب ارتفاع مضاعف في سعرها نتيجة الضريبة المفروضة على البضاعة.

لكن المشكلة التي نحن في صدها أننا نتعامل مع معتادي شرب الكحول والسكائر وبعد برهة يسيرة يصعب عليهم شرائها؛ بسبب التغير الكبير في الاسعار ومحدودية الدخل لديهم، كل هذا سوف ينتج عنه اللجوء إلى المخدرات كونه بدائل لها مقبولة تلقائية لأنها تجمع بعض المشتركات

3. قانون الموازنة الاتحادية رقم 23 لسنة 2021.

4. تقرير صادر عن اللجنة الرسمية المشكلة في مجلس الوزراء والخاصة بدراسة واقع المخدرات في المحافظات الجنوبية والذي حمل اسم (مشكلة المخدرات واثرها في الامن الانساني للمجتمع العراقي).

فيما بينها منها ذهاب العقل، ولاسيما إذا ما كانت الأسعار أقل ربما بكثير من المشروبات بعد التعريفة الضريبية الجديدة.

استهداف محلات الخمر وسيلة لتنشيط المخدرات

وخير دليل على ما تقدم هو انتشار المخدرات بكثرة في المحافظات الجنوبية قياساً ببقية المحافظات؛ والسبب في ذلك هو الإغلاق المطبق على مناطق بيع الخمر في الجنوب، فما زالت هناك حالات رصد بين الحين والآخر لاستهداف عدد من متاجر بيع الخمر، وهذا العمل الناجم عن تهريب محلات بيع الخمر في العراق بهذا الشكل الكبير قد يكون ظاهره حياً بالله أو تطبيقاً للشريعة، في حين قد يكون القصد المستتر منه هو؛ من أجل إنعاش سوق المخدرات وتجارها التي تعدّ مصدر دخل مهم ورئيس للعصابات.

فلا توجد محال بيع علنية بل يُباع على حين غفلة من أعين الناس وبأسعار مرتفعة قياساً ببغداد والمحافظات الشمالية؛ كل ذلك دفع الشباب إلى اللجوء لبدائع سهلة التداول سريعة الفعالية كبيرة التخفي والنتيجة أرقام مهولة من التعاطي، وربما كان أحد أسبابه الإغلاق المتعمد لمحال الخمر.